

## درجة موازنة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل

أزهار خضر داغر، أخليف يوسف الطراونة، "محمد أمين" حامد القضاء \*

### ملخص

هدفت الدراسة تعرّف درجة موازنة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، من وجهة نظر إداري مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن؛ للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل. وتكوّنت عينة الدراسة من (380) فرداً من إداري مؤسسات المجتمع المحلي (سوق العمل)، للعام (2014/2015). وتحليل بيانات الدراسة، استُخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي والمتعدد، واختبار (LSD) للمقارنات البعدية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة موازنة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، كان متوسطاً، كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة موازنة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، من وجهة نظر إداري مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير (نوع الوظيفة). وتوصّلت الدراسة إلى اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

الكلمات الدالة: درجة موازنة، مخرجات التعليم العالي، سوق العمل.

### المقدمة

والجامعات خصوصاً، سواء أكانت حكومية أم خاصة، ولقد أصبح من متطلبات نجاحها المهارات التي يمتلكونها؛ لأنها وسيلة تعزيز الأداء وسبيل إتقان العمل. وبما أن البشرية تعيش اليوم في عالم السرعة، فقد باتت من الضروري أن تقوم الجامعات بتطوير ذاتها من خلال تزويد طلبتها بالمهارات الضرورية لهم، ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تطوير مستوى الطلبة التعليمي والتطبيقي؛ ليصبحوا مؤهلين لسوق العمل بالشكل المطلوب (عبد العزيز، 2012).

إنّ الاقتصاديات المبنية على المعرفة تشكّل مورداً لا ينضب، تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه، ومن هنا تبرز أهمية بناء نظام تعليمي يشدّ طاقات كل متعلم، وينمّيها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، دون القبول أو الرضا بمستويات النجاح العادية ويقدم للمجتمع خريجين متعددي المهارات وقادرين على التعلم الدائم، وهذا يتطلب نظاماً تعليمياً مرناً وإعداداً يجعل المتخرج قادراً على التكيف السريع والتأقلم مع التطور التكنولوجي السريع الذي له بالغ الأثر على النظم الاجتماعية والثقافية والمعيشية، وعادات الاستهلاك، ومعنى العمل ومكانته (عمار، 2000؛ والحمامي، 2008).

إن عملية تحسين جودة مخرجات التعليم العالي، تشير إلى النمو المدروس على أسس علمية، وتشمل تنمية شاملة ومتكاملة في كل من الميدان العلمي الأكاديمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويمكن القول إنها عملية تغيير شاملة

يشكّل التعليم العالي منظومة أساسية من منظومات المجتمع التي تتأثر ببعضها بعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة، وتشكّل متطلبات مجتمع المعرفة تحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي، فالمعرفة أصبحت من أبرز مظاهر وعوامل السلطة والقوة، ولم يعد مجدياً للمجتمعات تجاهل هذه الحقيقة، فالدول التي لم تدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات والانتقال من التخلف إلى التطور، ستجد نفسها على هامش التحولات، بل والمتضرر الأكبر منها. وإزاء هذه التطورات والمتغيرات، يترتب على مؤسسات التعليم العالي بذل الجهود للاستجابة لهذه التحديات، فالجامعة تُعد مؤسسة اجتماعية طوّرها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته. وانطلاقاً من هذه الصلة الوثيقة يفترض على الجامعة أن تُحدث تغييراً مستمراً في بنيتها ووظائفها وبرامجها، بشكل يتناسب والتغيرات المحيطة بها وحاجة سوق العمل.

ولقد بات الاهتمام بالعنصر البشري (الطلبة) اليوم كأحد المخرجات التعليمية، من أبرز اهتمامات المنظمات عموماً

\* الجامعة العربية المفتوحة؛ كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2015/6/7، وتاريخ قبوله 2015/7/30.

والمعوقات المتعلقة بأبعاد التنمية في المجتمع. ومن المعلوم أن مخرجات النظام تتأثر إلى حد كبير بنوعية مدخلاته فضلاً عن دور العمليات في ذلك، ولذا فإنه يفترض على أي منظمة - مهما كانت طبيعة نشاطها- أن توفر بعض العناصر المهمة في مدخلاتها كمتطلبات أساسية، لا بد من توافرها كي يتم تحويلها إلى مخرجات بصورة منتجات أو خدمات تتواءم وحاجة سوق العمل (إسماعيل وجدعون وغمراوي، 2009).

من هنا تتبع أهمية التعليم العالي لأنه مصدر الطاقة البشرية وعنصر فاعل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والتكنولوجية، وإذا كانت التنمية البشرية هي عملية تنمية مهارات أفراد الجنس البشري ومعارفهم وقدراتهم، فإن المكان الطبيعي الملائم لتحقيق هذه الخصائص هو النظام التربوي والتعليمي، فكلما ارتفعت نوعية التعليم وجودته، ونجح في إكساب أفراد هذه الخصائص والسمات ارتفع مستوى التنمية البشرية، ودفع الحركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية إلى الأمام (الطراونة، 2010).

يظهر مما سبق أن نظام التعليم العالي يحتاج إلى المزيد من الدراسة الدقيقة، من حيث طبيعة مكوناته ومدى علاقتها بجودة العملية التعليمية بشكل عام، وجودة مخرجاته بشكل خاص، باعتبارها تمثل الحصلة النهائية التي يسعى أي نظام تعليمي إلى تحقيقها، كما أنه لا يوجد نظام تعليمي موحد يصلح لكافة المؤسسات التعليمية، فهو يختلف من مؤسسة لأخرى تبعاً لتوجه تلك المؤسسة، وتخصصاتها وإمكاناتها وأهدافها وظروف بيئتها وغيرها، ولكن هذه الاختلافات قد تمثل وسائل دعم مبنية تساهم في تحسين جودة مخرجاتها التعليمية (Tribus، 2009).

تعد مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة إلى حد كبير، باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقدم وازدهار أي مجتمع في العالم، كما يلاحظ أن مخرجات العملية التعليمية لها تتسع أطرها وفقاً لمتطلبات البيئة الخارجية السريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعاً وشمولية، ومن أهم مخرجات التعليم العالي، كما أوضحها كل من (الحاج ومجيد وجريسات، 2008) على النحو الآتي:

التبادل الثقافي، والتأليف والترجمة للكتب، والبحث العلمي، وبراءات الاختراع، والجوائز العلمية العربية والعالمية، والمؤتمرات والندوات خارج المؤسسة، والمنح البحثية، والمؤتمرات والندوات وورش العمل المنفذة داخل المؤسسة، وللجان العلمية لمؤسسات الدولة، وسمعة المؤسسة ورضا المستفيد، والمشروعات العلمية، والعقود البحثية، والاستشارات العلمية، والمعارض الفنية والعلمية، والبرامج التدريبية لمؤسسات

مخطط لها يقوم بها التعليم العالي؛ للارتقاء بمخرجاته التعليمية وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل، فهي عملية انبثاق وتفجير للإمكانات الكامنة في الطلبة؛ وذلك من أجل إيجاد وضع أفضل لهم وللمجتمع بما يكفل العيش الكريم؛ لذا فإن عملية تحسين نوعية مخرجات التعليم العالي تعتمد اعتماداً قوياً على التخطيط العلمي الممنهج؛ لكي تصل البرامج المعدة لهم إلى أهدافها؛ ولتخريج طلبة قادرين على مواجهة تحديات الحياة، والتغيرات التي تحدث حولهم بشكل إيجابي وفعال، ومساعدتهم في التفكير بشكل إيجابي وخالق، وتغيير نظرتهم من نظرة سطحية إلى نظرة أكثر عمقاً وبشكل مختلف للحياة من حولهم، وبالتالي تلبية حاجة سوق العمل من الخريجين الأكفاء (National Quality Assurance and Accreditation، 2004).

ومن الغايات الكبرى لرسالة التعليم العالي إرساء وتركيز مفاهيم التنمية المستدامة لدى الخريجين؛ من أجل تنمية الحاضر وضمان المستقبل، بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقاها في التنمية من خلال استغلال الطاقات والموارد المتاحة، مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية، وتأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة وموارد غير مستنزفة. إن التنمية المستدامة تفرض أيضاً تنمية للموارد الحالية؛ لتصبح عملية التنمية تنمية مستمرة ممتدة، تهدف تعويض ما تفقده البيئة من عناصر الغنى ورفع كفاءة الموارد المتاحة أيضاً (الوتار، 2008).

وتعد العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية علاقة تبادلية عضوية، فالتنمية بمفهومها الشامل تهتم بالتحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي، وتؤدي إلى زيادة الانتاج وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبه وطموحاته، وتوسيع خياراته. ويعد التعليم العالي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة.

إن ثروة المجتمع لا تقاس بمقدار ما لديه من موارد طبيعية ومادية فقط، وإنما يضاف إليها الموارد البشرية أيضاً، لأن العنصر البشري هو أساس النهضة والتطور المادي للمجتمعات. لذا، فإن نجاح سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية التي تتعامل مع التأثيرات الإيجابية والسلبية لمحركات التغيير كالفقر والغذاء والتمدن والطاقة وغيرها، مرهون بحسن استغلال واستثمار العنصر البشري في المجتمع. وكثيراً ما تُعزى ظاهرة تخلف المجتمعات إلى عدم إيلاء العنصر البشري الاهتمام الكافي، وتزويده بالكفايات والمعارف الضرورية والاتجاهات الإيجابية وتنمية مهاراته وقدراته، واستثمارها في حل المشكلات

خاصية رئيسة تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل، من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية. وبما أن البحث العلمي أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية فإن مؤشرات الجودة المرتبطة به، تعتمد على توافر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل، ووجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع، وإسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع، وتوافر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره، وتوسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت (الشفيع، 2012).

يناط بمؤسسات التعليم العالي غالباً وظائف ثلاث رئيسية، هي: التعليم وإعداد الموارد البشرية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. (السمادوني وأحمد، 2005). وقد أكد البيان الختامي الذي اعتمده المؤتمر العالمي للتعليم العالي المنعقد في مقر اليونسكو (UNESCO, 2009) على أن التعليم العالي يُعد المحرك الأساسي لتحقيق التقدم في البحوث العلمية، والتجديد والإبداع وبناء مجتمع المعرفة الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية.

تسعى المؤسسات التعليمية عمومًا إلى المحافظة على سمعتها، وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قراراً مهماً لا بد وأن يؤخذ في الحسبان عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم؛ لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى أن تمارس المؤسسات التعليمية مسؤوليتها، تجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها والمحافظة على المؤشرات الإيجابية واعتمادها وفقاً لمنظور استراتيجي، فضلاً عن معالجة مكامن التصدع في هذه العلاقة واعتماد الحلول الكفيلة باستبعاد المؤشرات السلبية.

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ضوء ما سبق تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس المخرجات التعليمية في الجامعات الأردنية، درجة متانة النظام التعليمي فيها، ودرجة تطور أو تأخر المجتمع، فإذا كانت مخرجات التعليم العالي الأردنية، لم تبلغ مستوى الطموح في مقاييس الجامعات العالمية، ولا زالت

المجتمع، والترقيات العلمية، والمستوى النوعي للخريجين، ونسبة الخريجين الحاصلين على العمل، والمجلات الثقافية.

يُعد الخريجون من أهم مخرجات التعليم العالي التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما التمكين والاستيعاب لحقائق عمل منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات.

يرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعه وفهم الأسس والمبادئ المهنية، وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ويتزامن ذلك مع توسع المنظور الشامل وتنوع الأدوار، وكذلك توسع فكر الخريج ليصبح قائداً رسالياً ذا منظور استراتيجي واهتمام شمولي بالعمليات والممارسات الإدارية لمنظمات الأعمال (الطائي والعبادي، 2005).

لا زالت الحاجة ماسة لتبني تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية، والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات. وتكون هذه السياسات الموجهة لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع حاجة سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويعد هذا التكامل والترابط عنصرًا جوهرياً في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.

ومن العناصر المهمة في الرؤية لتطوير التعليم العالي، إجراءات التقويم المؤسسي والأكاديمي، بهدف تحسين الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي، من حيث البرامج وأساليب التدريس ونوعية المدخلات وزيادة التنوع في التخصصات، بما يواكب الخطط التنموية ويستجيب لمتطلبات وحاجة سوق العمل. ولما كان الطلبة أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر، فإنه يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها.

وكون البحث العلمي يشكل أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، فإنه يمكن القول إن جودة البحث العلمي تشكل

مؤسسات المجتمع المحلي.  
3. الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي الأردنية بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

#### حدود الدراسة ومحدداتها

يتحدّد تعميم نتائج الدراسة بالعوامل الآتية:

- الحدود البشرية: اقتصرّت الدراسة على إداريّ مؤسسات المجتمع المحلي (المدراء، ونوابهم، ورؤساء الأقسام).
- الحدود المكانية: مؤسسات المجتمع المحلي الأردنية.
- الحدود الزمانيّة: وهي الفترة التي قام الباحثان بتطبيق الدراسة فيها، والمتمثلة في العام (2014/2015).

#### مصطلحات الدراسة

تالياً تعريفٌ بمصطلحات الدراسة:

**مفهوم المخرج التعليمي:** هو ما تنتجه صناعة التعليم والتدريب من موارد بشرية، ومنتجات بحثية وخدمات اجتماعية، وهو بصفة عامه ناتج كل ما يجري من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مؤسسات الأنشطة العلمية والبحثية والتدريبية، وهي في الثقافة الغربية مفردة جامعة باعتبارها وصفاً للأفراد، والمؤسسات، والهيئات، والعمليات، والأنشطة، وكذلك المخرجات (سعيد، 2012).

ويقصد **بجودة مخرجات التعليم العالي:** تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية، قد تمّ تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تُعد ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية (Haksever & others, 2000:76)؛ (الطراونة، 2010). ويعرّف **سوق العمل** بأنه: "المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات، والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج" (الطلاع، 2005، 13).

ويعرفه الباحثان بأنه: المجال الذي يجد فيه الخريج أو العامل فرصة عمل، قد يكون محلياً أو إقليمياً أو دولياً.

ويقصد **بالمواومة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:** تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل (عيسان، 2006).

الحاجة ماسة لتبني تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية، والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات. وتكون هذه السياسات الموجّه لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع حاجة سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويعد هذا التكامل والترابط عنصراً جوهرياً في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين. فما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي الأردنية بما يتواءم وحاجة سوق العمل؟ وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما درجة مواومة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريّ مؤسسات المجتمع المحلي؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في درجة مواومة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل تُعزى لمتغير (نوع الوظيفة) لإداريّ مؤسسات المجتمع المحلي؟
3. ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي الأردنية بما يتواءم وحاجة سوق العمل؟
4. ما درجة فاعلية الحلول المقترحة وفق رأي الخبراء؟

#### أهمية الدراسة

يؤمّل أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة الجهات الآتية:

1. متّخذو القرار في الجامعات الأردنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بالاستفادة من النتائج والتوصيات والحلول المقترحة التي تقدمها لهم هذه الدراسة؛ لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي الأردنية بما يتواءم وحاجة سوق العمل.
2. الباحثون عموماً، إذ من المؤمّل أن تثير الدراسة لديهم الرغبة في إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بموضوع جودة مخرجات التعليم العالي، ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة الكشف عن النقاط الآتية:

1. درجة مواومة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريّ مؤسسات المجتمع المحلي.
2. فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في درجة مواومة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل تُعزى لمتغير (نوع الوظيفة) لإداريّ

دراسية دوراً مهماً في اتخاذ الطالب قراره المهني ونوعية المهنة التي سيلتحق بها مسبقاً، مما يترك نتائج إيجابية على المخرجات النهائية لسوق العمل، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً لسنوات الدراسة الجامعية على سوق العمل.

ولقد أظهرت نتائج دراسة استقصائية (GUNI, 2008) ضمت (1218) مسؤولاً جامعياً بمن فيهم رؤساء بعض الجامعات والمتخصصين في التعليم العالي في الغرب، عن أدوار التعليم العالي في المتغيرات العالمية ومواكبتها، أن (75%) ممن شملتهم الدراسة، يرون أن التعليم العالي يجب أن يلعب دوراً قيادياً في التنمية البشرية والاجتماعية. وأن (15%) من أفراد العينة ذاتها يرون أن المهمة الأساسية للتعليم العالي يجب أن تتمحور حول تلبية متطلبات العولمة وزيادة القدرة التنافسية. في حين أن أقل من (10%) يعتقدون أن مهمة أي مؤسسة للتعليم العالي الإسهام في التنمية الوطنية.

كما أجرى ستري هورن (Stray Horn, 2008) دراسة بعنوان "التأثيرات على مخرجات سوق العمل لدى خريجي الجامعات من الأفارقة الأمريكيين": دراسة وطنية للوصول إلى تقديرات دقيقة لأثر المتغيرات المستقلة، في الذهاب إلى جامعة (HBCU) على ثلاثة مقاييس من مخرجات سوق العمل لخريجي الجامعات من الأفارقة الأمريكيين، إذ تم في هذه الدراسة استخدام نموذج اقتصادي على عينة مكونة من (213) خريجاً جامعياً من الأفارقة الأمريكيين، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة متوسطة دالة إحصائياً بين خلفية خريج الجامعة، ورأس المال البشري والاجتماعي الاقتصادي، وبين مخرجات سوق العمل لخريجي الجامعات الأفارقة الأمريكيين، وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن التخرج في جامعة (HBCU) يؤثر بشكل سلبي في راتب الخريج بعد الحصول على شهادة البكالوريوس.

وقام كل من عبيدات وسعادة (2010) بإجراء دراسة بعنوان "المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الأردني بما يتطلبه سوق العمل المحلي"، هدفت قياس درجة اكتساب المهارات الحياتية لدى طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، واقتصرت على دراسة كل من مهارة الاتصال، ومهارات التكنولوجيا، والمبادرة والإبداع، واللغات الأجنبية. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة الدراسة وتطبيقها على (228) طالباً من طلبة السنة الرابعة في جامعتي الزرقاء الخاصة والجامعة الهاشمية في الأردن. (120) طالباً و (108) طالبات. وأظهرت النتائج أن معدل اكتساب المهارات الحياتية متقارب لدى كل من طلبة الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن، فقد كانت نسبة اكتساب المهارات لدى طلبة الجامعة

ويقصد بالارتقاء بمخرجات التعليم العالي إجرائياً: تشير إلى الإستراتيجية التي تهدف لتوظيف المعلومات والمهارات والقدرات؛ لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، والجودة بذلك تبرز من خلال التفاعل المتكامل، ما بين ما تحتويه مخرجات العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومعارف متراكمة، وما بين الآليات والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة، وفقاً لتوجهها وفلسفتها.

**الدراسات السابقة:** قام الباحثة بمراجعة مجموعة من الدراسات ذات علاقة بمواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل، وتالياً استعراض لهذه الدراسات مرتبة زمنياً من الأقدم للأحدث.

أجرى كل من ماسون وويليمز وجرانمر (Mason, Williams, Cranmer, 2006) دراسة بعنوان "مبادرات مهارات التوظيف في التعليم العالي: ما المهارات التي يمتلكها الخريجون لسوق العمل"، هدفت تقييم تأثير أنواع مختلفة من مبادرات مهارات التوظيف في التعليم العالي في أداء سوق العمل في بريطانيا. تم جمع معلومات تفصيلية على مستوى إدارة الجامعات البريطانية، جنباً إلى جنب مع بيانات المسح للدراسات العليا، وتكونت عينة الدراسة من (60) موظفاً أكاديمياً، و (34) إدارياً من ثماني جامعات بريطانية. أوضحت الدراسة أن الخبرة في العمل لها آثار إيجابية واضحة على قدرة الخريجين من خلال: أولاً، إيجاد فرص العمل في غضون ستة أشهر من التخرج، وثانياً، تأمين فرص العمل في وظائف على مستوى الدراسات العليا. كما يرتبط قياس نوعية الوظائف بشكل إيجابي مع مشاركة صاحب العمل في درجة تصميم وبناء المناهج الجامعية.

وأجرى جولدبيرغ وسميث (Goldberg & Smith, 2007) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "تأثيرات التعلم على مخرجات سوق العمل"، إذ هدفت الدراسة تعرف التأثير الذي تتركه نوعية التعليم سواء المدرسي أو الجامعي على مخرجات سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع منهجية البحث النوعي من خلال تحقيق الوثائق، إذ قاما بجمع (6) دراسات أجريت عن الموضوع وتحليل الأدب النظري الأمريكي في نفس المجال. ولعد تحليل الوثائق خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها، أن الدراسة والبحوث الأمريكية عن الموضوع أثبتت جميعها أن التعليم التخصصي والذي يتوافق مع حاجات السوق هو الذي يقدم لسوق العمل موارد بشرية قادرة على التعامل مع السوق ومستجداته بمهنية وحرفية، وخلصت الدراسة أن لكل مرحلة

كافة لاحتياجات سوق العمل الليبي، الأمر الذي يفرض على المسؤولين عن التعليم الجامعي ضرورة وضع التدابير اللازمة لمواجهة تلك التحديات والمشكلات التي يعانها التعليم الجامعي الليبي.

ومن الدراسات السابقة يُلاحظ اهتمام الباحثين بدراسة مؤسسات التعليم العالي من مختلف الجوانب، مما يشير إلى أهمية دورها في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب في المجتمعات، وهدفت بعض الدراسات التعرف على التأثيرات في مخرجات سوق العمل لدى خريجي الجامعات من الأفارقة الأمريكيين كما في دراسة ستري هورن (Stray Horn, 2008)، وركزت بعض الدراسات على قياس درجة اكتساب المهارات الحياتية لدى طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، كدراسة عبيدات وسعادة (2010)، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات التي تم عرضها ببناء أدواتها ومناقشة نتائجها، وتتميز الدراسة الحالية بانفرادها -وفق علم الباحثين- باقتراح حلول للارتقاء بمستوى التعليم العالي الأردني من وجهة نظر إداري المجتمع المحلي في الأردن.

#### الطريقة والإجراءات

تنتهج هذه الدراسة منهج البحث المسحي التطويري، وتم اتباع المراحل الآتية لتحقيق هدف الدراسة المتمثل باقتراح حلول للارتقاء بمستوى التعليم العالي الأردني من وجهة نظر إداري المجتمع المحلي في الأردن، ويتناول هذا الجزء منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها، وأداتها (صدق الأداة وثباتها)، ومتغيراتها، على النحو الآتي:

#### مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع إداري مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن البالغ عددهم (34100). ويبيّن الجدول (1) توزّع أفراد مجتمع الدراسة، وفقاً لمتغير نوع الوظيفة لإداري مؤسسات المجتمع المحلي الأردني (من المديرين ونوابهم ورؤساء الأقسام العاملين في الشركات والمؤسسات المختلفة الصناعية والتجارية والصحية والزراعية والبنكية وغيرها)، وذلك بالرجوع لموقع وزارة الصناعة والتجارة الأردنية الإلكتروني (www.mit.gov.jo).

الخاصة (70.7%)، في حين كانت النسبة (67.5%) لدى طلبة الجامعة الحكومية. وقد أظهرت النتائج بعض الاختلافات في مستوى اكتساب المهارة وفق الجنس ونوع الكلية (علمية، أدبية) يعزى السبب في ذلك لتوجهات صانعي سياسية التعليم العالي نحو تحسين نوعيته، وجعله أكثر ارتباطاً بالاقتصاد المحلي.

كما قدمت أمين (2012) ورقة بعنوان "التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان" هدفت تعرف درجة مواومة مخرجات التعليم العالي في السلطنة لمتطلبات سوق العمل، وتم إجراء مسح للمديرين التنفيذيين في سلطنة عمان، وكان عدد المشاركين بالمشح (168) مديراً، ونسبة الاستجابة (99%)، موزعة على النحو الآتي: (20%) من الشركات يقل عدد العاملين فيها عن (101) عمال، و(42%) من الشركات عدد العاملين فيها ما بين (101-500) عامل، و(37%) من الشركات يزيد عدد العاملين فيها على (50) عاملاً. وأظهرت النتائج أن هنالك فرص عمل لحملة الدرجة الجامعية في القطاع الخاص، وعليه، فإن على القطاع الخاص أن يقدم الحوافز ويشجع الخريجين للالتحاق بها، كما وفر نظام التعليم فرصاً متساوية لكلا الجنسين، إذ شكلت الإناث (50%) من إجمالي الملحقين بالتعليم العالي، ولكن مشاركتهن في سوق العمل كانت محدودة. وأن الخريجين يعانون عجزاً في مهارات القدرات بنسبة (37%)، ومهارات الاتصال بنسبة (33%)، والمهارات التنظيمية بنسبة (33%).

وأجرى منصور (2013) ورقة بعنوان " دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية"، أوضحت أن التعليم الجامعي في ليبيا يواجه العديد من المشكلات والتحديات التي أثرت في بنية وتركيبية المجتمع ونشاطاته المختلفة، هذه التحديات كان لها الأثر البالغ في العملية التعليمية بشكل عام، وعلى التعليم الجامعي بشكل خاص، ولعل من أهم هذه التحديات والمشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي أدت إلى مشكلات التوسع الحضري السريع فكان لها تأثير مباشر على تطوير التعليم، بالإضافة إلى ذلك يواجه التعليم الجامعي الليبي مشكلة التوسع العشوائي في إنشاء الجامعات، وعدم الاستقرار في الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعات فيها، مما أدى إلى ضعف ملائمة مخرجات التعليم الجامعي بتخصصاته

**الجدول (1)**

**توزع أفراد مجتمع الدراسة وفق نوع الوظيفة**

المجموع	نوع الوظيفة			المتغير
	رئيس قسم	نائب مدير	مدير/رئيس	
34100	20800	80120	5200	نوع الوظيفة لإداريي مؤسسات المجتمع المحلي

**الجدول (2)**

**توزع أفراد عينة الدراسة وفق نوع الوظيفة**

المجموع ع	نوع الوظيفة			المتغير
	رئيس قسم	نائب مدير	مدير/رئيس	
380	260	82	38	نوع الوظيفة لإداريي مؤسسات المجتمع المحلي

الحسابية على أداة الدراسة ومجالاتها وفقراتها، بهدف إصدار الحكم على استجابات الإداريين:

**صدق أداة الدراسة:** تم عرض الأداة بصورتها الأولية على (11) محكمًا، من ذوي الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وللتأكد من أن الأداة تقيس الهدف المراد قياسه، وللحكم على أداة الدراسة من حيث: درجة تناغم الفقرات مع المحور المعني، ودرجة ملاءمتها للدراسة، ووضوح الفقرات، وصحة الصياغة اللغوية، وتم ترك مجال لأيّة إضافات أو تعديلات مقترحة يجدونها مناسبةً وضروريةً لاستكمال الاستبانة، وتم اعتماد معيار اتفاق (80%) من المحكمين لإجراء أيّ تعديل على أداة الدراسة، بعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون من حذف وتعديل صياغة بعض الفقرات، فقد تمّ إلغاء (7) فقرات من محاور الدراسة، فأصبحت الأداة في صورتها النهائية مكونة من (25) فقرة، إذ شمل كل محور على (5) فقرات.

**ثبات أداة الدراسة**

تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (30) فردًا لاستخراج ثبات الأداة، وتم حساب معامل الاتساق الداخلي لها، من خلال استخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha) لمحاور أداة الدراسة، والجدول (3) يبين قيم معاملات الثبات.

**عينة الدراسة:** تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، بالاستعانة بالجدول الإحصائية (الضحيان، 1999)، وتكوّنت عينة الدراسة من (380) إداريًا من مؤسسات المجتمع المحلي بنسبة (1.14%). والجدول (2) يبين توزع أفراد عينة الدراسة.

**أداة الدراسة**

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ تصميم أداة الدراسة، بالرجوع للأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة، وكذلك الاستفادة من أدوات الدراسات السابقة، ذات الصلة بموضوع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، كدراسة كل من عبيدات وسعادة (2010)، وأمين (2012)، واشتملت الاستبانة في صورتها الأولية على (32) فقرة، شملت خمسة محاور لكل محور (خمس فقرات) وهي: المحور الأول (جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية)، والمحور الثاني (المشروعات العلمية في الجامعات الأردنية)، والمحور الثالث (البحث العلمي في الجامعات الأردنية)، والمحور الرابع (المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي)، والمحور الخامس (سمعة الجامعات الأردنية ورضا المستفيد منها). أعطي لكل فقرة من فقراتها وزنًا مدرجًا وفقًا لسلم (ليكرت) الخماسي. وأعطى أعلى تدرج للاستجابة خمس درجات، وهي دائما، وأدنى درجة للاستجابة درجة واحدة، وهي أبدا. واستخدام التدرج الآتي لأغراض تصنيف المتوسطات

## الجدول (3)

## قيم معاملات الثبات باستخدام معامل ارتباط كرونباخ ألفا

الرقم	المحور	معامل الثبات
1	جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية	0.83
2	المشروعات العلمية في الجامعات الأردنية	0.84
3	البحث العلمي في الجامعات الأردنية	0.89
4	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي	0.80
5	سمعة الجامعات الأردنية ورضا المستفيد منها	0.87
	الكلية	0.91

الأحادي المتعدّد؛ وذلك لاختبار درجة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة التي تُعزى (لنوع الوظيفة) للعينة المبحوثة، ولمعرفة دلالة الفروق، تمّ استخدام اختبار (شافيه) للمقارنات البعدية، للسؤال الثاني.

## المعيار المعتمد للحكم على درجة التقدير:

تمّ اعتماد المعادلة  $(5-1) \div 3 = 1.3$ ، وعليه:  
- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أقلّ من (2.33)، فإنّ التقدير يكون منخفضاً.

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر أو تساوي (2.34) وأقلّ من (3.67)، فإنّ التقدير يكون متوسطاً.

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر أو تساوي (3.68)، فإنّ التقدير يكون مرتفعاً.

## نتائج الدراسة ومناقشتها

هدفت الدراسة تعرّف درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل، من وجهة نظر إداريي مؤسسات المجتمع المحلي، وتسهيلاً لعرض نتائج هذه الدراسة، تمّ تقسيمها وفقاً لأسئلة الدراسة، وقد توصّلت إلى النتائج الآتية:

أولاً: نتائج السؤال الأول ومناقشتها الذي ينصّ على "ما درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريي مؤسسات المجتمع المحلي؟"

للإجابة عن السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل، على كلّ محورٍ وفقره، والجدول (4) يبيّن نتائج ذلك، وعلى النحو الآتي:

يتبيّن من الجدول (3) أنّ قيم معاملات الثبات، مناسبة لأغراض الدراسة.

## متغيّرات الدراسة

شملت الدراسة المتغيّرات الآتية:

- المتغيّر المستقلّ: استجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات أداة الدراسة.

- المتغيّر التابع: حلول مقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم

العالي الأردنية بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

- المتغيّرات الوسيطة: (متغير نوع الوظيفة) بالنسبة لإداريي

مؤسسات المجتمع المحلي (مدير/ رئيس، نائب مدير، رئيس قسم).

## المعالجات الإحصائية

بعد تطوير الاستبانة واستخراج الصّدق والثبات، تمّ توزيعها على أفراد عينة الدراسة، وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن متغيّرات هذه الدراسة، تمّ ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، إذ تمّت الاستعانة بالأساليب الإحصائية، ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن ثمّ معالجة البيانات التي تمّ الحصول عليها، وتمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية لتحديد أهمية الفقرات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي للسؤالين الأول والثاني.

- اختبار تحليل التباين الثنائي، وكذلك تحليل التباين

#### الجدول (4)

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي للمحاور وللكليّ

رقم المحور	اسم المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
5	سمعة الجامعات الأردنية ورضا المستفيد منها	3.45	0.19	1	متوسط
4	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي	3.10	0.18	2	متوسط
2	المشروعات العلمية في الجامعات الأردنية	3.08	0.13	3	متوسط
3	البحث العلمي في الجامعات الأردنية	3.06	0.10	4	متوسط
1	جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية	2.99	0.18	5	متوسط
	<b>الكليّ</b>	<b>3.14</b>	<b>0.07</b>	<b>متوسط</b>	

للأبعاد الأخلاقية فيما يتعلق بخدمة المجتمع وتقديم الخدمات التي يحتاجها بعدالة، كل ذلك يسهم في رفع سمعة الجامعات الأردنية ويحقق رضا المستفيد منها.

في حين جاء المحور الأول "جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية" بالمرتبة الأخيرة، بتقدير متوسط، وبمتوسط حسابي قدره (2.99) وانحراف معياري قدره (0.18). وقد يعزى ذلك إلى أن إداريي مؤسسات المجتمع المحلي يرون أن الجامعات لا تتابع مستوى أداء خريجها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها، كما أن سياسة الجامعات في استحداث التخصصات العلمية قد تكون غير ملائمة وحاجة المجتمع.

أ. النتائج المتعلقة بمحور جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية: ويعرضها الجدول (5):

يتضح من الجدول (4) أن محاور الدراسة كافة جاءت بدرجة متوسطة، وهي درجة ليست بالمرضية وكذلك ليست بالضعيفة، فمتوسط استجابات عينة الدراسة توضح أن الجامعات الأردنية لم تصل إلى مبتغاها، فبالرغم من الخطوات التي اتخذت لرفع سوية الجامعات الأردنية إلا أنها ما زالت لم تحقق ما ترنو له من تميز على المستويين العربي والعالمي، وجاء المحور: "سمعة الجامعات الأردنية ورضا المستفيد منها" بالمرتبة الأولى بتقدير متوسط، وبمتوسط حسابي قدره (3.45) وانحراف معياري قدره (0.19). وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعات تسعى دائماً لنيل رضا المستفيدين من خدماتها وبالتحديد سوق العمل بمؤسساته المختلفة الصناعية والتجارية والصحية والزراعية والتمويلية، من خلال تلبية حاجته بتوفير خريجين ذوي كفاءات ومهارات عالية، يسهم في رفع إنتاجية مؤسسات المجتمع المحلي، كما أن مراعاة الجامعات

#### الجدول (5)

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لفقرات المحور الأول: "جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
4	تقبل مؤسسات المجتمع على تشغيل خريجي الجامعات ذوي الكفاءات العالية	4.03	0.28	1	مرتفع
1	يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين	3.00	0.23	2	متوسط
2	تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجة مؤسسات المجتمع من حيث نوعية الخريجين.	3.00	0.23	2	متوسط
5	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية تتلاءم مع حاجة المجتمع	2.71	0.54	4	متوسط
3	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها.	2.21	0.60	5	منخفض
	<b>الكليّ</b>	<b>2.99</b>	<b>0.18</b>	<b>متوسط</b>	

صعوبة متابعة الجامعات للأعداد الكبيرة من خريجيها العاملين في سوق العمل، كما أن ذلك يتطلب كادرًا متخصصًا ومتفرغًا لهذه المهمة، وهذا يحتمل الجامعات تبعات مالية إضافية. كما أنه من الصعب عمليًا القيام بمهمة متابعة مستوى أداء الخريجين الموزعين في مؤسسات المجتمع المحلي على مستوى المملكة برمتها. وقد يسهم في تحسين ذلك التواصل بين مؤسسات المجتمع المحلي والجامعات بالوسائل التكنولوجية المتاحة، لتحديد جوانب الضعف في مهارات الخريجين للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

ب. النتائج المتعلقة بمحور المشروعات العلمية في الجامعات الأردنية: ويعرضها الجدول (6):

### الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة موازنة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لفقرات المحور الثاني "المشروعات العلمية في الجامعات الأردنية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
9	تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي	4.08	0.35	1	مرتفع
7	تتواءم المشروعات العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع	3.11	0.31	2	متوسط
6	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقًا إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها	3.08	0.27	3	متوسط
8	تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع	3.05	0.22	4	متوسط
10	تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع	2.11	0.31	5	منخفض
<b>الكلي</b>		<b>3.08</b>	<b>0.13</b>	<b>متوسط</b>	

جاءت بالمرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (2.11) وانحراف معياري قدره (0.31). وقد يعزى ذلك ربما إلى الكلفة المالية الباهظة التي يتطلبها تطبيق المشروعات على أرض الواقع، كما أن الجامعات الرسمية تعاني من عجز في موازنتها المالية، وهذا قد لا يتيح المجال أمامها لتطبيق المشروعات العلمية التي تقوم بها على أرض الواقع كما هو مفترض.

ت. النتائج المتعلقة بمحور البحث العلمي في الجامعات الأردنية: ويعرضها الجدول (7):

يتضح من الجدول (5) أن الفقرة رقم (4) التي تنص على "تُقبلُ مؤسسات المجتمع على تشغيل خريجي الجامعات ذوي الكفاءات العالية" جاءت بالمرتبة الأولى بتقدير مرتفع، وبمتوسط حسابي قدره (4.03) وانحراف معياري قدره (0.28). وقد يعزى ذلك إلى أن سوق العمل بحاجة إلى كوادر مؤهلة علمياً وذوي كفاءات عالية مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية في العمل، وبالتالي تعظيم الأرباح وتقليل الأخطار في العمل. في حين أن الفقرة رقم (3) التي تنص على "تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها" جاءت بالمرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (2.21) وانحراف معياري قدره (0.60). وقد يعزى ذلك إلى

يتضح من الجدول (6) أن الفقرة رقم (9) التي تنص على "تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي" جاءت بالمرتبة الأولى بتقدير مرتفع، وبمتوسط حسابي قدره (4.08) وانحراف معياري قدره (0.35). وقد يعزى ذلك إلى أن إداريي الجامعات وكذلك أعضاء هيئة التدريس يواكبون كل ما هو جديد في مجال البحوث العلمية على المستوى العالمي، وسيلة للتطوير ومواكبة المستجدات. في حين أن الفقرة رقم (10) التي تنص على "تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع"

الجدول (7)

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لفقرات المحور الثالث "البحث العلمي في الجامعات الأردنية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
14	تعمل الجامعة على إتاحة البحوث العلمية إلى كافة المستفيدين من خارج الجامعة	4.08	0.27	1	مرتفع
15	تبرم الجامعة العقود البحثية مع مؤسسات المجتمع لتحقيق الأهداف ذات المصلحة العامة	3.13	0.34	2	متوسط
13	تشجع الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في انجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة	3.05	0.22	3	متوسط
12	تحرص الجامعة على إصدار البحوث العلمية المعنية بحاجة الجامعة على حد سواء مع تلك التي تلبى حاجة مؤسسات المجتمع	2.95	0.22	4	متوسط
11	تتواءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات المجتمع	2.11	0.31	5	منخفض
	<b>الكلّي</b>	<b>3.06</b>	<b>0.10</b>	<b>متوسط</b>	

الجدول (8)

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لفقرات المحور الرابع "المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
17	تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى (الحضور والمشاركة) في مؤتمراتها العلمية	4.13	0.34	1	مرتفع
19	تخصص الجامعة بعضاً من ندواتها لزيادة ثقافة المجتمع	3.13	0.34	2	متوسط
18	تتابع الجامعة المتغيرات المختلفة في بيئة المجتمع لتصمم البرامج المناسبة لها	3.11	0.31	3	متوسط
16	لدى الجامعة خطة واضحة (للندوات والمؤتمرات) ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع	3.08	0.27	4	متوسط
20	تشرف الجامعة على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يحقق الفائدة له	2.08	0.27	5	منخفض
	<b>الكلّي</b>	<b>3.10</b>	<b>0.18</b>	<b>متوسط</b>	

بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (2.11) وانحراف معياري قدره (0.31). وقد يعزى ذلك إلى عدم قيام الجامعات بدراسات دقيقة تحدد حاجات المجتمع المحلي مسبقاً، قبل القيام بإجراء البحوث العلمية بهذا الخصوص، وعدم إعطاء أولويات لحاجات المجتمع المحلي، وب الآتي فهي لا تلبى حاجاته. كما وقد يعزى ذلك إلى وجود عدد من المحددات التي تقف عائقاً أمام القيام ببعض البحوث العلمية التي قد تحتاج كلاً باهظة للقيام بها.

ث. النتائج المتعلقة بمحور المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي: ويعرضها الجدول (8).

يبين الجدول (7) أن الفقرة رقم (14) التي تنص على "تعمل الجامعة على إتاحة البحوث العلمية إلى كافة المستفيدين من خارج الجامعة" جاءت بالمرتبة الأولى بتقدير مرتفع، وبمتوسط حسابي قدره (4.08) وانحراف معياري قدره (0.27). وقد يعزى ذلك إلى أن إتاحة البحوث العلمية إلى كل المستفيدين من خارج الجامعة أحد الأهداف السامية للجامعات التي تكمن أيضاً في نشر العلم وإفادة جميع أفراد المجتمع من البحوث التي تقوم بها.

في حين أن الفقرة رقم (11) التي تنص على "تتواءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات المجتمع" جاءت بالمرتبة الأخيرة

في حين أن الفقرة رقم (20) التي تنص على "تشرف الجامعة على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يحقق الفائدة له" جاءت بالمرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (2.08) وانحراف معياري قدره (0.27). وقد يعزى ذلك إلى أن توصيات المؤتمرات قد لا تتناسب أحياناً وأهداف الجامعات، وقدراتها المالية على تحقيقها، وتتفق هذه النتيجة ودراسة ماسون وويليمز وجرانمر (Mason, Williams, Cranmer, 2006).

ج. النتائج المتعلقة بمحور سمعة الجامعات الأردنية ورضا المستفيد منها: ويعرضها الجدول (9):

### الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواومة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لفقرات المحور الخامس "سمعة الجامعات الأردنية ورضا المستفيد منها"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
25	تستجيب الجامعة إلى المقترحات المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع	4.18	0.39	1	مرتفع
24	يتعامل موظفو الجامعة بأسلوب أخلاقي مع جميع المتعاملين معهم	3.92	0.42	2	مرتفع
22	تتبع الجامعة دوماً الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع	3.87	0.41	3	مرتفع
23	تقدم الجامعة خدماتها إلى كافة مؤسسات المجتمع بعدالة دون تمييز	3.16	0.37	4	متوسط
21	يتم تقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الجامعة بشكل مستمر	2.13	0.34	5	منخفض
	الكلية	3.45	10.19	متوسط	

العمل في هذه المؤسسات، وهذا يتطلب كادراً متخصصاً ومتفرغاً من قبل الجامعات يعمل بهذا الخصوص، كما يتطلب ذلك تمويلاً خاصاً لهذا المجال، وهذا يربط التزامات مالية كبيرة على الجامعات، قد لا تستطيع توفيرها للقيام بهذه المهمة.

ثانياً: نتائج السؤال الثاني ومناقشتها، والذي ينص على ما يلي: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى  $(\alpha \geq 0.05)$  في واقع جودة المخرجات التعليمية في الجامعات الأردنية تُعزى لمتغير (نوع الوظيفة) للإداريين الأكاديميين في الجامعات الأردنية؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة مواومة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل، كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير (نوع الوظيفة)، والجدول (10) يبين نتائج ذلك.

يتضح من الجدول (8) أن الفقرة رقم (17) التي تنص على "تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى (الحضور والمشاركة) في مؤتمراتها العلمية" جاءت بالمرتبة الأولى بتقدير مرتفع، وبمتوسط حسابي قدره (4.13) وانحراف معياري قدره (0.34). وقد يعزى ذلك إلى شعور الإداريين الأكاديميين في الجامعات بضرورة الاهتمام ومشاركة ممثلي مؤسسات المجتمع المحلي، وسماع آرائهم واقتراحاتهم في المؤتمرات التي تعقدتها وهذا يفيدنا كتغذية راجعة عن مخرجاتها في سوق العمل أحياناً، وهو جزء مكمل لدور الجامعات في مواكبة التطور والتحسين المستمر.

يبين الجدول (9) أن الفقرة رقم (25) التي تنص على "تستجيب الجامعة إلى المقترحات المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع" جاءت بالمرتبة الأولى بتقدير مرتفع، وبمتوسط حسابي قدره (4.18) وانحراف معياري قدره (0.39). وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعات تسعى دوماً لتلبية حاجات المجتمع والنهوض بكفاءة خريجها، بما يلبي احتياجات سوق العمل، علماً بأن التغذية الراجعة مهمة جداً لتطوير استراتيجيات العملية التعليمية من جوانبها كافة.

بينما جاءت الفقرة رقم (21) التي تنص على "يتم تطبيق رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الجامعة بشكل مستمر" جاءت بالمرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (2.13) وانحراف معياري قدره (0.34). وقد يعزى ذلك إلى صعوبة تواصل الجامعات مع العدد الهائل من مؤسسات المجتمع المحلي لتقييم درجة رضاهم عن أداء خريجها ومستواهم وكفاءتهم في

## جدول (10)

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير (نوع الوظيفة)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	متغير نوع الوظيفة	المحور	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	متغير نوع الوظيفة	المحور
0.18	3.10	رئيس قسم	(4) المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي	0.19	2.30	رئيس قسم	(1) جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية
0.19	3.11	نائب مدير		0.15	2.98	نائب مدير	
0.18	3.10	مدير / رئيس		0.16	2.90	مدير / رئيس	
0.18	3.10	الكلية		0.18	2.99	الكلية	
0.20	3.45	رئيس قسم	(5) سمعة الجامعات الأردنية ورضا المستفيد منها	0.13	3.08	رئيس قسم	(2) المشروعات العلمية في الجامعات الأردنية
0.20	3.44	نائب مدير		0.13	3.09	نائب مدير	
0.20	3.45	مدير / رئيس		0.13	3.08	مدير / رئيس	
0.20	3.45	الكلية		0.13	3.08	الكلية	
0.08	3.14	رئيس قسم	الكلية	0.10	3.06	رئيس قسم	(3) المشروعات العلمية في الجامعات الأردنية
0.08	3.13	نائب مدير		0.10	3.06	نائب مدير	
0.08	3.12	مدير / رئيس		0.10	3.06	مدير / رئيس	
0.08	3.14	الكلية		0.10	3.06	الكلية	

الوظيفة). وهذا قد يدل على أن إداريي مؤسسات المجتمع المحلي جميعهم يجمعون تقريباً على الرأي نفسه، بخصوص ما يتعلق بجودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية، من حيث إقبال هذه المؤسسات على تشغيل خريجي الجامعات ذوي الكفاءات العالية، وكذلك فيما يتعلق بتوافق المشروعات العلمية التي تقوم بها الجامعات مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي.

وأيضاً فيما يتعلق بإتاحة الجامعات البحوث العلمية التي تقوم بها للمستفيدين من أفراد المجتمع المحلي كافة، ودعوتها ممثلي مؤسسات المجتمع لحضور مؤتمراتها العلمية والمشاركة فيها، وكذلك استجابتها للاقتراحات المقدمة لها من قبل مؤسسات المجتمع المحلي، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن حاجة سوق العمل ومؤسسات المجتمع المحلي تكاد أن تكون واحدة تجاه الجامعات، وبذلك تتحقق مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل، وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة منصور (2013).

ثالثاً: نتائج السؤال الثالث ومناقشتها الذي ينص على: "ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي الأردنية

يتبين من الجدول (10) وجود اختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل، كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير (نوع الوظيفة)، ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية، تم إجراء (تحليل التباين الأحادي المتعدد)، والجدول (11) يبيّن نتائج ذلك.

## الجدول (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدد لأثر (نوع الوظيفة) لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي

قيمة ولس لامدا	قيمة ف	مستوى الدلالة
0.98	0.58	0.83

يتبين من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل، كما يراها إداريو مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير (نوع

وسد الثغرات؛ وذلك لأن الخريجين وذويهم هم المتأثرون في مشكلة البطالة والفشل في المنافسة بالدرجة الأولى.

3. يتم إقامة شراكة حقيقية بين أصحاب سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي لإنتاج المخرج المطلوب، خاصة في مجالي الموارد البشرية والبحوث.

4. تتولى المنظمات، والهيئات، والمؤسسات الأكاديمية بالتعاون مع جماعات العمل برنامجاً بحثياً دورياً (نقترح كل خمسة أعوام) تُدرس فيه متغيرات سوق العمل، وسبل مواكبة المخرجات التعليمية لها.

5. يتم إشراك الطلبة فعلياً في عملية صنع القرار مع إدارة الجامعة، وهو من أهم متطلبات الجودة في إدارة الجامعة المعاصرة.

6. تعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية عن طريق الاتحادات والروابط والمنظمات الإقليمية والعالمية؛ للاستفادة من أساليب وتجارب التوفيق بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي.

7. الاهتمام ببحوث وتوصيات الورش والمؤتمرات والهيئات والمنظمات الإقليمية والعالمية في التخطيط الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي.

8. تُجرى المزيد من البحوث الميدانية عن مشكلات الخريجين والباحثين، ومستوى الكفايات والمهارات التي يمتلكونها، ورضا مؤسسات المجتمع المحلي عن أدائهم في سوق العمل.

9. يتم عمل تغذية راجعة دورية للبرامج والمناهج، ودورات التدريب، وفق متغيرات ومتطلبات سوق العمل.

10. تتم العناية الكافية تموئياً ورعايةً وتأهيلاً، بمؤسسات التدريب على المهن بأنواعها المختلفة.

11. تحرص مؤسسات التعليم العالي على استشارة الطلبة والخريجين وأولياء الأمور ومنظمات المجتمع المباشر بصورة علمية ودائمة تُوظف نتائجها في مراجعة البرامج والمناهج.

12. يتم وضع معايير ومواصفات للمؤهل الأكاديمي في مستوياته (المعرفية، والمهارية، والسلوكية)، لتلتزم بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

13. تستحدث نظم تدريب وتوجيه مهني جديدة، نابعة من احتياجات سوق العمل الفعلية، تأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول العريقة في هذا المجال.

14. تهتم مؤسسات التعليم العالي بنوعية (مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها) بما يؤهلها لإعداد المخرج المستهدف الذي يحتاجه سوق العمل.

15. تُراجع مؤسسات التعليم العالي السياسات والخطط

بما يتواءم وحاجة سوق العمل؟" تم اقتراح عدد من الحلول للإسهام في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن بما يتواءم وحاجة سوق العمل، بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفقرات التي جاء تقديرها منخفضاً ومتوسطاً، وبالاعتماد على ما أفصحت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة، وتوصياتها والحلول المقترحة غير المفصلة بهذا الخصوص.

**أهداف الحلول المقترحة:** تهدف الحلول المقترحة تحسين نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي وتطويره، للارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن بما يتواءم وحاجة سوق العمل، والنهوض بمستواها في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة حلمًا تسعى إليه مؤسسات التعليم العالي أو ترفاً فكرياً لها الحق في أخذه أو تركه، بل أصبحت ضرورة ملحة تملئها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة، وهي إن جاز التعبير تمثل روح المؤسسات التعليمية.

**أهمية الحلول المقترحة:** يحقق تطبيق هذه الحلول المقترحة فوائد كثيرة، تعود بالنفع على مؤسسات التعليم العالي من خلال الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن بما يتواءم وحاجة سوق العمل، كما أنها تؤثر بصفة مباشرة في المجتمع من خلال مخرجاتها (الطلبة) الذين يُعدون مدخلات لعمليات وأدوار أخرى، مثل القيام بالأبحاث العلمية، وتقديم الاستشارات العملية، ومساعدة متخذي القرار، والإسهام في اقتراح حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التكنولوجية والصناعية وغيرها التي من شأنها أن تحدث من تأثيرات محرركات التغيير العالمية.

### حلول مقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن

**بما يتواءم وحاجة سوق العمل**  
وللارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن بما يتواءم وحاجة سوق العمل، يفترض أن:

1. يركز التخطيط الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي على بحوث ميدانية علمية شاملة، تجربها محلياً وإقليمياً وعالمياً، للجامعات التي تنشأ العالمية في مخرجاتها، إذ تستهدف احتياجات سوق العمل الفعلية وتستقرئ مستقبله واتجاهاته.

2. تستشير مؤسسات التعليم العالي عينة من خريجها خاصةً العاطلين منهم عن العمل وأولياء أمورهم - إن أمكن ذلك - في معرفة جوانب القصور والثغرات في مجال إعداد المخرجات التعليمية، وأسباب ضعف المنافسة، لتلافي القصور

يتواءم وحاجة سوق العمل فتعززها، وجوانب الضعف لديهم فتضع الخطط اللازمة لحلها، وبذلك تضمن إلى حد كبير الارتقاء مخرجاتها بما يتواءم وحاجة سوق العمل. نتائج السؤال الرابع الذي ينص على: "ما درجة فاعلية الحلول المقترحة وفق رأي الخبراء؟" للإجابة عن هذا السؤال تم عرض الحلول المقترحة على عدد من الخبراء التربويين من إداريين وأكاديميين في الجامعات الأردنية، وتم الأخذ بأرائهم ومقترحاتهم من تعديل وتحسين وإثراء لهذه الحلول.

#### التوصيات

توصي الدراسة بناء على النتائج السابقة بضرورة:

- إعادة النظر في الهرم التعليمي المطلوب وذلك من خلال التوسع في القبول بالتخصصات التقنية (البولتكك) على حساب التعليم الأكاديمي.
- بناءً على نتيجة السؤال الأول المتعلقة بجودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية جاءت جميع الفقرات متوسطة عدا واحدة منخفضة وعليه توصي الدراسة برفع معدلات القبول في الجامعات الرسمية والخاصة إلى (70%)، ورفع معدل النجاح في الثانوية العامة إلى (60%) بحيث يذهب طلبة الثانوية العامة الحاصلين على معدل أقل من (60%) إلى التعليم المهني، ويذهب من يحصل على معدل أقل من (70%) إلى التعليم التقني والباقية إلى التعليم الأكاديمي.
- بناءً على نتيجة السؤال الثاني المتعلقة بواقع جودة المخرجات التعليمية في الجامعات الأردنية التي تُعزى لمتغير (نوع الوظيفة) للإداريين الأكاديميين في الجامعات الأردنية، أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0.05)$  في واقع درجة موازنة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل، أن إداريي مؤسسات المجتمع المحلي جميعهم يجمعون تقريباً على الرأي نفسه، بخصوص ما يتعلق بجودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات الأردنية، من حيث إقبال هذه المؤسسات على تشغيل خريجي الجامعات ذوي الكفاءات العالية، وكذلك فيما يتعلق بتوافق المشروعات العلمية التي تقوم بها الجامعات مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي. وتوصي الدراسة في هذا المجال أن تبدأ وزارة التعليم العالي ممثلة بمجلس التعليم العالي باعتماد جامعات متخصصة وتدوير باقي التخصصات وأعضاء هيئة التدريس فيها وفق هذه التخصصات، وإلغاء التخصصات الراكدة والاستعاضة عنها بالتخصصات المشتركة بين الكليات. وذلك لرفع سوية مخرجات التعليم العالي في الجامعات الأردنية لتتواءم وحاجة سوق العمل.

بصورة مستمرة تواكب متغيرات العصر المتلاحقة.

16. تراجع مؤسسات التعليم العالي فلسفات البرامج والمناهج وتعديلها بصورة دورية وفق الاحتياجات المتجددة كما تفعل الجامعات المتطورة في العالم.
17. تتواصل مؤسسات التعليم العالي بشكل مستمر مع سوق العمل عبر اللقاءات، وورش العمل، والبحوث الدورية المبرمجة وعكس ذلك في برامجها وخططها.
18. تتابع مؤسسات التعليم العالي التقارير والإعلانات المحلية والإقليمية والعالمية حول التعليم والتوظيف والتنمية البشرية والاسفادة من نتائجها.
19. تضع مؤسسات التعليم العالي إستراتيجية شاملة ومتكاملة مع خطط عمل إجرائية للتنفيذ؛ للمواكبة والمواكبة بين مخرجاتها التعليمية، وحاجة سوق العمل سواء كان المحلي، أو الإقليمي، أو العالمي.
20. قيام مكاتب ضمان الجودة في الجامعات الرسمية والخاصة بإعداد دراسات معمقة عن مدى موائمة مخرجاتها مع سوق العمل، وتزويد وزارة التعليم العالي وهيئة ضمان الجودة والاعتماد بالنتائج.
21. يتم وضع آلية لمراجعة البرامج والمناهج بالمؤسسات الأكاديمية ووحداتها المختلفة، تركز على بحوث ميدانية تركز على دراسة متغيرات سوق العمل ومتطلباته الحقيقية.
22. رفع معدلات الدعم المالي للتعليم التقني والتدريب المهني وذلك بالتوجه إلى القطاع الخاص، عن طريق الشراكة التفاعلية في توجيه العمل الأكاديمي بالمؤسسات.

#### وفيما يلي توضيح للحلول المقترحة:

يلاحظ من خلال هذه الحلول أنه يفترض بأن تتبنى مؤسسات التعليم العالي الأردنية خريطة تتضمن رؤية ورسالة واضحتين فيما يتعلق بالجودة لديها بما يتواءم وحاجة سوق العمل، تبدأ بتشكيل لجنة عليا تقوم بدراسة المعايير المعتمدة من قبل الهيئة أو الجهة ذات العلاقة دراسةً معمقةً، ورسم الخطوط العريضة لآليات تطبيقها لهذه المعايير، وتشكيل لجان فرعية على مستوى الكليات والأقسام وعقد الدورات التدريبية لهم؛ من أجل القيام بإعداد الخطط والدراسات التي تصب في تلبية متطلبات معايير ضمان الجودة بما يتواءم وحاجة سوق العمل، ومن الإجراءات الواجب القيام بها دراسة التقييم الذاتي التي تقف من خلالها الجامعة على جميع الجوانب المتعلقة بمعايير ضمان الجودة، وتقديم البراهين والشواهد التي تدل على توافرها على أرض الواقع، وبهذه الطريقة تستطيع مؤسسات التعليم العالي تعرف جوانب القوة لدى مخرجاتها التعليمية بما

## المصادر والمراجع

(2014/12/18).

عبيدات، أسامة؛ وسعادة، سائدة (2010) المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الأردني بما يتطلبه سوق العمل المحلي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، (5)، (74-95).

عمار، حامد (2000) مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة، مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب.

عيسان، صالحه (2006) التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأيسيسكو)، مسقط، عُمان، (17-18/كانون أول/2006).

منصور، عبد القادر (2013) ورقة بعنوان: "دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغييرات المحلية والعالمية"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سرت، ليبيا.

موقع وزارة الصناعة والتجارة الأردنية الإلكتروني، (www.mit.gov.jo)، تاريخ الرجوع له: (2014/11/24).

النجار، فريد (2000) إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، القاهرة، مصر: ايترك للنشر والتوزيع.

الوتار، وفاء؛ والوتار، فانتة (2008) الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة، مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمان، الأردن (14-17/ كانون الثاني/2008).

Goldberg, J. & Smith, J. (2007) Effects of education on labor market outcomes, *Higher Education Journal Revision Edition*. 8(3), P 1-48.

GUNI (2009). Higher education in the world 3 : New challenges and emerging roles for human and social development. Co-published by the Global University Network for Innovation (GUNI) and Palgrave Macmillan.

Haksever, C.; Render, B.; Russell, R.; and Murdick, R. (2000) *Service Management and Operations*, 2nd edition, Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.

Mason, G.; Williams, Gareth; Cranmer, Sue. (2006) *Employability Skills Initiatives in Higher Education: What Effects Do They Have On Graduate Labour Market Outcomes?*, National Institute of Economic and Social Research, Institute of Education, University of London, September 2006.

National Quality Assurance and Accreditation (2004) *The Quality Assurance and Accreditation Handbook: National Quality Assurance and Accreditation*, from: (www.ncqa.org), (19/12/2014).

Stray horn (2008) Influences on labor market outcomes of African American College Graduates: A National Study. *Journal of Higher Education*, 79 (1), P27-28.

إسماعيل، علي؛ وجدعون، بيار؛ وغمراوي، نورما (2009) ورقة بعنوان "تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع"، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: "الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت، لبنان، (10/كانون أول/2009).

أمين، هناء (2012) ورقة بعنوان "التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان"، المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، "التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي"، مسقط، (7-2012/1/8).

الحاج، فيصل؛ ومجيد، سوسن؛ وجريسات، إلياس (2008) دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، عمان، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

الحمالي، راشد (2008) معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العربي، مجلس ضمان الجودة والاعتماد، عمان، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

سعيد، عمر (2012) جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQAE)، "آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم"، القاهرة، مصر، (2-2012/9/3).

السمادوني، إبراهيم؛ وأحمد، سهام (2005) تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، جامعة الأزهر، مصر، 1(127)، (17-26).

الشفيع، محمد (2012) ورقة بعنوان "أهمية الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل"، الندوة القومية لمخططي التشغيل في ضوء الأوضاع العربية الراهنة، عمان، الأردن، (25-26/9/2012). الطائي، يوسف؛ والعبادي، محمد؛ والعبادي، هاشم (2008) إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، عمان، الأردن: دار الورق للنشر والتوزيع.

الطراونة، اخليف (2010) ورقة عمل بعنوان "ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية"، البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر: (العلوم والتكنولوجيا: محركان للتغيير) المنعقد في مدينة الحسن العلمية، (10-12/5/2010)، من الموقع الإلكتروني: (http://www.sw15.rss.jo)، تاريخ الرجوع له: (2015/1/14).

الطلاح، أحمد (2005) مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات التعليم العالي في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عبد العزيز، حمدي (2012) الحضانات البيداغوجية والتكنولوجية: تصور مقترح لضبط جودة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، من الموقع الإلكتروني: (se.uofk.edu/multisites/Uofk)، تاريخ الرجوع له:

The New Dynamics of Higher Education and Research for Societal Change and Development, Paris: UNESCO. Retrieved (19/12/2014), from :(<http://www.unesco.org/fileadmin>).

Tribus, M (2009) Quality in Education According to the Teachings of Deming and Feuerstein, from: ([www.fremont.ca](http://www.fremont.ca)), Retrieved (2/12/2014).

UNESCO (2009) World Conference on Higher Education:

## The Degree of Harmonization of Jordanian Higher Education Outputs to Labor Market Needs

*Azhar D. Dagher, Ekhleif Y. Tarawneh, Mohammad A. Al-Quda \**

### ABSTRACT

The Study aimed to identify the degree of harmonization of Jordanian higher education outputs to labor market needs, from the standpoint of administrative staff in the local community institutions in Jordan; to propose solutions may be useful in improving Jordanian higher education outcomes in harmony with labor market needs. The study sample consisted of (380) member of the administrative staff in the local community institutions (the labor market), for the year (2015/2014). And analysis of the study data, used averages, standard deviations, and analysis of variance, And analysis of single and multiple variations, and (LSD) test for comparisons dimensional. The results showed that the estimate of the study sample to the point of harmonization of Jordanian higher education outputs to labor market needs, was average, and there are no statistically significant differences in the degree of harmonization of Jordanian higher education outputs to labor market needs, from the standpoint of moderators of community institutions.

**Keywords:** Degree of Harmonization, Outputs of Higher Education, Labor Market.

---

\* Arab Open University, Amman; Faculty of Educational Sciences, The University of Jordan. Received on 7/6/2015 and Accepted for Publication on 30/7/2015.